قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٣٦ لسنة ٢٠١١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وتعديلاته ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر فى الطعن رقم ٢٤٣٧٨ لسنة ٥١ ق.ع ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٠١١/١/١٢ ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

يعاد ترتيب أقدمية السيد / محمد النجار سيد أحمد - نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية بذات الترتيب الذى كان عليه قبل تخطيه فى الترقية لوظيفة وكيل عام بقرار رئيس الجمهورية ٢٢٦ لسنة ٢٠٠٥ ، وذلك على أن يكون ترتيبه بوظيفة نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية تاليا للأستاذة / أمانى سعد البغدادى إسماعيل وسابقًا للسيد / مصطفى محفوظ عبد الحق جاد الحق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ صفر سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٣٠ يناير سنة ٢٠١١ م) .

حسنى مبارك